

مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجالس الإدارة في الشركات
الصناعية الأردنية المساهمة ودورها في تعزيز الإفصاح والشفافية من
وجهة نظر المستثمرين المؤسسيين: دراسة ميدانية

د. محمد عبدالله المومني *

تاريخ وصول البحث: 2014/2/ 19 تاريخ قبول البحث: 2016/2/

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى التزام مجالس الإدارة في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الحوكمة، ودورها في تعزيز الإفصاح والشفافية من وجهة نظر المستثمرين المؤسسيين. لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة وتوزيعها بطريقة عشوائية على (75) من المستثمرين المؤسسيين في الشركات الصناعية المساهمة، وبعد تدقيقها خضع للتحليل (64) استبانة. وتم استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل البيانات، واختبار (ت) لفحص بيانات الدراسة واختبار فرضياتها. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأنه يتم الالتزام بالمتطلبات المتعلقة بتشكيل مجالس الإدارة، وقيامهم بمسؤولياتهم ومهامهم، وكذلك التزامهم بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بتعزيز الإفصاح والشفافية بدرجة متوسطة، في حين كان الالتزام بمتطلبات المتعلقة باجتماعات الهيئة العمومية بدرجة عالية. الدراسة أن يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين ممن تتوفر فيهم الكفاءة والخبرة بالأمور الإدارية والمالية والإلمام بالتشريعات والأنظمة، وأن تقوم الجهات الرقابية المعنية بالمتابعة المستمرة على عمل الشركات المدرجة ..

كلمات مفتاحية: حوكمة الشركات، متطلبات الحوكمة، مجالس الإدارة، المستثمر المؤسسي، الإفصاح والشفافية.

* أستاذ مشارك....، قسم المحاسبة، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

Abstract

The purpose of this study is to investigate the extent of compliance by the boards of directors in industrial Jordanian companies listed in Amman's Stock Exchange Market with the requirements of corporate governances, and their role in reinforcing the level of disclosure and transparency from the viewpoint of institutional investors.

In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was developed and distributed randomly to a sample consisting of (75) institutional investors of corporate industrial companies. After that examination, (64) questionnaires were selected for analysis in which statistical description was employed along with a T-Test to examine the hypotheses of the study. Among the most significant findings of the study is that the requirements of the formation of the board of directors adhere to the requirements of the corporate governances in reinforcing the level of disclosure and transparency at a moderate level while the compliance of requirements of the corporate governances related to the general assembly are met at the highest level. The study has also provided some of the recommendations in light of the results that have been reached pertaining to the election of members of the board of directors who are qualified and have competence, experience, and knowledge of legislation as well as regulations. The study also recommends that the regulators are to continue to monitor the works of the listed companies.

Keywords: Corporate governances, Requirements of corporate governances, Board of directors, Institutional investors, Disclosure and transparency.

المقدمة:

تزايد الاهتمام بقواعد وأسس حوكمة الشركات على صعيد اقتصاديات دول العالم، وأصبحت تشكل عنصراً هاماً لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي، كما أصبح تطبيق هذه القواعد والأسس شعاراً يتبناه القطاع العام والخاص، ووسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاديات أي دولة ودليل عليها وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين والمتعاملين ومؤشراً على التزام الإدارة الرشيدة بقواعد الشفافية ووجود إجراءات للحد من الفساد المالي والإداري. وتعتبر الحوكمة من القضايا الهامة التي تساعد على حماية مصالح المساهمين وضمان حقوقهم وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات مثل حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والشفافية في المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب⁽¹⁾.

خلال العقود الثلاثة الماضية شهد العالم العديد من الانهيارات والفضائح المالية في كبرى الشركات الأمريكية، مثل: شركة انرون، وبعض الشركات في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، مما أدى إلى إفلاس تلك الشركات وانهيارها، وامتداداً لتلك الانهيارات حل الإعصار المالي في خريف 2008م، وأدى إلى نشوء أزمة مالية عالمية، انعكست على الأسواق المالية وفقدت العديد من الشركات جزءاً كبيراً من قيمة أسهمها، وتحملت خسائر مالية كبيرة وارتفعت مؤشرات البطالة والتضخم وضياع لحقوق المساهمين. وقد عزيت الأسباب إلى الفساد المالي والإداري لإدارات تلك الشركات، الذي أصبح ظاهرة عالمية واسعة الانتشار تأخذ أبعاداً مختلفة يصعب التمييز بينها وتباين درجة انتشارها من مجتمع إلى آخر، واقترن الشك بإداراتها من حيث الكفاءة والنزاهة والأداء⁽²⁾.

ونتيجة لحدوث الانهيارات والفضائح المالية برزت الحاجة إلى التركيز على الإجراءات الإدارية والمالية الممارسة من قبل الهيئة الحاكمة في إدارتها للشركة لتعزيز الثقة بحسن إدارتها لأصول الشركة، وحرصها على تحقيق معدلات نمو حقيقية وإعادة الثقة في كفاءة الأسواق المالية، وطمأنة المستثمرين وذوي المصالح وتعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح للزمن لحماية حقوقهم. لذلك طالبت العديد من الهيئات المهنية والقانونية والتشريعية بضرورة وضع ضوابط وقواعد تتعلق بفرض الرقابة المالية والإدارية على عمل إدارات الشركات، والالتزام بممارسة الحوكمة الرشيدة التي تعزز الإفصاح والشفافية وتحافظ على حقوق ذوي المصالح، حيث قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD) بإصدار مبادئ لحوكمة الشركات⁽³⁾.

واستجابة للتوجه العالمي بالتركيز على أسس وقواعد الحوكمة وفي ضوء التطور الاقتصادي الأردني على كافة الصعد، وضمن إطار عمل هيئة الأوراق المالية لتطوير سوق رأس المال الوطني والأطر التشريعية والتنظيمية فيه، فقد تم إصدار دليل لحوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، ينظم العلاقات والإدارة فيها ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها ويحفظ حقوق الأطراف ذوي المصالح المرتبطة بها⁽⁴⁾.

وقد تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية قواعد وأسس حوكمة الشركات من جوانب عديدة، وتعد هذه الدراسة امتداداً لتلك الدراسات التي تناولت أحد الجوانب المهمة وهو بيان مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجالس الإدارة في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة ودورها في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية من وجهة نظر حملة

الأسهم المؤسسين (شركات، وبنوك، ومؤسسات، وصناديق استثمارية، وحكومات)، ويعتبرون من أهم الفئات ذات العلاقة في الشركة والأكثر متابعه لاستثماراتهم، ويمكنهم من تقييم مدى التزام الشركات بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجالس الإدارة، حيث تتأثر نتائج أعمال الشركات بالقرارات التي يتخذها مجلس الإدارة، الأمر الذي سينعكس على استثماراتهم. وتأتي أهمية هذه الدراسة لتبين مدى الالتزام لمتطلبات الحوكمة المتعلقة بـ كيفية تشكيل مجلس الإدارة والمهام والمسؤوليات التي يجب أن يقوم بها، ومعرفة مدى مساهمة الالتزام بتلك المتطلبات في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية.

مشكلة الدراسة وعناصرها:

نتيجة الانهيارات والفضائح المالية لبعض الشركات العالمية أدى إلى تزايد الاهتمام العالمي بأهمية الإفصاح والشفافية، فكان زال موضع اهتمام الباحثين والهيئات المهنية المتخصصة والمنظمات الدولية، وأصبح مطلباً أساسياً في عمل الشركات وفي تعاملاتها المالية والإدارية وركناً أساسياً من قواعد حوكمة الشركات، الأمر الذي أدى إلى زيادة المسؤوليات الملقاة على مجالس إدارات الشركات في إعداد وتدقيق المعلومات المحاسبية، والإفصاح عنها بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح الصادرة من هيئة الأوراق المالية ودليل الحوكمة من حيث التوقيت والمحتوى بما يوفر الجودة للمعلومة المحاسبية، وذلك لإتاحة أكبر قدر ممكن من المعلومات للمساهمين والمستثمرين والأطراف ذوي العلاقة، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات وتقييم الأداء والتعرف إلى أوضاع الشركات والتأكيد على مصداقيتها، وللمساعدة في الحد من الفساد المالي والإداري. يعد مبدأ الإفصاح والشفافية من القواعد الأساسية في حوكمة الشركات مما يستلزم فحص مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة التي يجب توافرها والمتعلقة بتشكيل مجالس الإدارة وقيامها بمهامها ومسؤولياتها، والمتطلبات الواجب الالتزام بها باجتماعات الهيئة العمومية، والبحث بمدى إسهام تلك المتطلبات في تعزيز الإفصاح والشفافية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة كما نص عليها دليل حوكمة الشركات المطبق⁽⁵⁾، لذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

- 1- ما مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بتشكيل مجالس الإدارة ؟
- 2- ما مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بقيام مجالس الإدارة بمهامها ومسؤولياتها ؟
- 3- ما مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة باجتماعات الهيئة العمومية للشركة؟
- 4- هل يوجد دور للالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجالس الإدارة في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في تعزيز الإفصاح والشفافية ؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة مع تزايد الاهتمام والطلب على التوسع بالإفصاح والشفافية لتحقيق الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية، حيث أصبحت المعلومة مصدراً هاماً لاتخاذ القرارات وذات قيمة لمختلف الأطراف المستفيدة منها لما لها من تأثير مباشر على كافة المتعاملين مع الوحدة الاقتصادية أو المحتملين أن يتعاملوا معها، فهي تساعدهم

باتخاذ القرارات الملائمة حول تعاملاتهم سواء بالاحتفاظ بالأوراق المالية أو بيعها أو الدخول باستثمارات جديدة. لذلك أصبح من الضروري على الحكومات والجهات المهنية والمنظمات ذات العلاقة وضع أطر ومبادئ حاكمية للإجراءات الممارسة من قبل إدارات الشركات، وأن تتابع الجهات المعنية مدى تقيد تلك الشركات بتطبيقها، وذلك لتعزيز كفاءة الأسواق المالية وحفاظاً على حقوق المساهمين وذوي المصالح والتشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية. وتكمن أيضاً أهمية الدراسة بأنها تعالج موضوعاً على قدر كبير من الأهمية والمتمثل بمجلس الإدارة باعتباره الجهة المؤثرة الأكثر تأثيراً في الشركة، من حيث تشكيلته ومهامه ومسؤولياته، ودوره في تعزيز الإفصاح والشفافية. لذلك جاءت الدراسة لتسليط الضوء على أهمية الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجالس الإدارة لتعزيز الإفصاح والشفافية، لما له من أثر إيجابي على كافة الأطراف ذات العلاقة في الشركة. وأيضاً من المتوقع أن تخدم نتائج الدراسة وتوصياتها بما تكشفه من حقائق حول الالتزام بتلك المتطلبات، كافة الجهات المستفيدة من الشركة سواء كانت رقابية أو الجهات ذات العلاقة بالشركة من مساهمين ودائنين... إلخ، لأنها ستعكس إيجابياً على صحة ودقة وشفافية البيانات والمعلومات المالية المقدمة إليها، التي تعتمد عليها تلك الجهات باتخاذ قراراتها الاقتصادية الرشيدة، وتعد أيضاً هذه الدراسة امتداداً للدراسات التي أجريت على حوكمة الشركات، ولتضيف بعداً مكملًا عن طبيعة الإجراءات الممارسة من قبل مجالس إدارات الشركات المتعلقة بتعزيز الإفصاح والشفافية.

أهداف الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها يمكن صياغة أهدافها على النحو التالي :

- 1- بيان مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بتشكيل مجالس الإدارة في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.
- 2- بيان مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بقيام مجالس الإدارة بمهامها ومسؤولياتها في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.
- 3- بيان مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة باجتماعات الهيئة العمومية للشركة في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.
- 4- معرفة دور الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجالس الإدارة في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في تعزيز الإفصاح والشفافية.

فرضيات الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية :

- الفرضية الأولى (HO1): لا تلتزم الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بتشكيل مجالس الإدارة.
- الفرضية الثانية (HO2): لا تلتزم الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بقيام مجالس الإدارة بمهامها ومسؤولياتها.
- الفرضية الثالثة (HO3): لا تلتزم الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة باجتماعات الهيئة العمومية للشركة.
- الفرضية الرابعة (HO4): لا يوجد دور للالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجالس الإدارة في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في تعزيز الإفصاح والشفافية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الحوكمة من جوانب عديدة وفيما يلي بعض هذه الدراسات:

لقد هدفت دراسة مطر والنعيمات⁽⁶⁾ إلى استكشاف مدى استجابة مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية المتعثرة لمعالجة مخاطر الأزمة المالية وتداعياتها على الأرباح وأسعار الأسهم، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في إجراءاتها، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد أجريت على عينة مكونة من (36) شركة تعثرت بفعل الأزمة المالية، واستخدمت الدراسة اختبار (ت) والتباين الاحادي لاختبار فرضيات الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية أثرت بنسب متفاوتة على القطاعات الاقتصادية، حيث كان قطاع الصناعة الأكثر تضرراً إذ انخفضت أرباحها بنسبة 63.7%، وبينت الدراسة أيضاً أن مجالس الإدارة لم تقم بما كان من المفروض أن تقوم به لإخراج شركاتها من حالة التعثر.

فقد بين المومني والبدور⁽⁷⁾ إن الإجراءات التي تقوم بها الهيئة الحاكمة في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان للحفاظ على الحقوق الأساسية لحملة الأسهم (الأفراد والمؤسسين) من حيث المحافظة على حقوقهم وتحقيق العدالة بينهم والإفصاح عن المعلومات المهمة والجوهرية من وجهة نظر حملة الأسهم كانت بدرجة متوسطة، وهناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين فئتي المستثمرين فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية عن جميع الأمور المهمة والجوهرية.

ودرس الشطناوي⁽⁸⁾ مدى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات وأثره في جودة المعلومات المحاسبية، حيث ركزت الدراسة على المتطلبات المتعلقة بحملة الأسهم ومجلس الإدارة والتقارير المالية وبيان أثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لتحقيق أهداف الدراسة فقد أجريت على عينة مكونة من 373 مستثمراً وتم اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (ت) واختبار تحليل التباين الثلاثي، وقد خلصت الدراسة إلى وجود التزام بمتطلبات الحوكمة بمستوى متوسط، وتأثيره أيضاً بمستوى متوسط للالتزام على جودة المعلومات المحاسبية.

ودرس البلداوي⁽⁹⁾ دور ديوان الرقابة المالية بالعراق في تعزيز الإفصاح والشفافية، حيث ركز على المجالات والأساليب المستخدمة من قبل الديوان لتعزيز الإفصاح والشفافية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد أجريت على عينة مكونة من (40) موظفاً في الديوان، حيث وزعت استبانة عليهم، وتم اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (ت)، وقد خلصت الدراسة إلى التأكيد بأن هناك دوراً فاعلاً لديوان الرقابة المالية في الإفصاح والشفافية من خلال التشريعات المنظمة لعمله، ويركز الديوان على أنواع الإفصاح المرتبطة بمهامه التقليدية كالكشف المخالفات وابداء الرأي في القوائم المالية للتأكد من عدالتها ووضوحها.

وفي دراسة لباحثين زيود، وعيسى⁽¹⁰⁾ درساً فيها الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في الشركات السورية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وسعت الدراسة إلى إبراز الدور الأساسي للمحاسبة كنظام معلومات، وقد أجريت الدراسة على شركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان، وخلصت الدراسة إلى الشركة تطبق تعليمات الإفصاح

المطلوبة من هيئة الأوراق المالية، وأن أعضاء مجلس الإدارة يعتبرون أحد العوامل المؤثرة في عمليات الإفصاح.

ودرس عبيدات⁽¹¹⁾ مدى التزام شركات التأمين الأردنية بتعليمات حوكمة الشركات وأثرها في تعزيز الإفصاح والشفافية، بعد تبني تعليمات حوكمة الشركات لشركات التأمين لعام 2006، وأسس تنظيمها وإدارتها، الصادرة عن مجلس إدارة هيئة التأمين لسنة 2006. فقد أجريت الدراسة على كافة شركات التأمين البالغة (28) شركة، ووزعت على المديرين الماليين في شركات التأمين الأردنية، ولتدعيم الدراسة تم بناء مؤشر للإفصاح والشفافية من البنود الواردة ضمن تعليمات حوكمة الشركات لقياس المستوى الفعلي للإفصاح في القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية بين تطبيق تعليمات حوكمة الشركات لشركات التأمين وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية. وتلتزم شركات التأمين الأردنية بتعليمات حوكمة الشركات.

وفي دراسة للباحثين Fong & Sheek⁽¹²⁾ فقد درسا العلاقة بين إفصاح حوكمة الشركات وأداء الشركات في هونج كونج في ظل سيطرة الشركات العائلية، وقد أجريت الدراسة على (20) شركة تكون الملكية فيها للسيطرة العائلية في ظل قانون بورصة هونج كونج وقانون بورصة الصين، حيث شملت الدراسة المديرين الماليين ورؤساء أقسام. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة وواضحة بين إفصاح حوكمة الشركات والأداء المالي، وتلعب آليات حوكمة الشركات وإفصاحها أدواراً مهمة في التقليل من تهديدات مشاكل الوكالة وتشرف على حقوق ومسؤوليات حملة الأسهم وحماية المصالح الأخرى.

وفي دراسة للباحثين Adam&Schwartz⁽¹³⁾ تم مناقشة دور القيم والقواعد الأخلاقية بحوكمة الشركات، والدور الخاص بالمديرين لتحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة والمسؤولية، والتي تنعكس جميعها على الآليات الخاصة بالحسابات والمسؤولية العامة، بالإضافة إلى مناقشة المداخل المختلفة لأصحاب المصالح والمديرين ورؤساء الإدارات وحملة الأسهم، حيث يمكن التخفيف من تضارب المصالح. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من المديرين والمديرين الماليين والموظفين من ذوي الاختصاص في تلك الشركات، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة أن يكون النشاط شفافاً بشكل كامل، أي أنه لا يتضمن أي نوع من التضليل للآخرين، وذلك من أجل أن يفهم المستثمرون الحاليون والمتوقعون، ويدركون كيف يقيمون الآثار المترتبة عليه. والتأكيد بأن لا تكون هناك أي طريقة بديلة للتعويض جاهزة ومتوفرة وبعيدة عن إدراك ورقابة حملة الأسهم.

وقام الباحثان Chen&Chin Lee⁽¹⁴⁾ بالتحقق فيما إذا كانت المستويات العالية لمكافآت الملاك حملة أسهم المسيطرة ترتبط بصورة مباشرة بوجود هياكل حوكمة مؤسسية ضعيفة في تلك الشركات، مع ما يرافق ذلك من هياكل حوكمة مؤسسية ضعيفة والمستوى المنخفض للملاك العائليين (القطاع الخاص)، حيث أجريت الدراسة على مجموعة من الشركات المطروحة أسهمها في تايوان، على عينة مكونة من (246) شركة، واستخدمت الدراسة لتحليل النتائج واختبار الفرضيات نموذج الانحدار المتعدد. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة واضحة بين ضعف مستوى الحوكمة المؤسسية والرقابة الداخلية، وبين تحديد المستويات العالية من المكافآت الممنوحة لحملة أسهم السيطرة، حيث وجدت الدراسة أن الشركات التي يمنح فيها حملة أسهم السيطرة مستوى عالياً من المكافآت، يوجد بها وبلا

شك مستوى منخفض من الحوكمة المؤسسية والرقابة الداخلية الضعيفة. وأيضاً يوجد علاقة وربط مباشر بين المستوى العالي للمكافآت الممنوحة لحملة أسهم السيطرة وبين الأداء الضعيف للشركة أو المؤسسة.

تناولت دراسة⁽¹⁵⁾ (مطر، ونور، 2007) مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ حوكمة الشركات، حيث هدفت الدراسة لتقييم مدى التزامها بتلك المبادئ، وقد اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي في إجراءاتها، ولتحقيق أهدافها فقد أجريت على عينة مكونة من (20) شركة من القطاعين المصرفي والصناعي، وشملت الدراسة إلى ستة مبادئ لنظام حوكمة الشركات، واستخدم الباحثان الاستبانة لجمع البيانات اللازمة، وقد خلصت الدراسة أن مستوى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات يتراوح ما بين قوي وضعيف، وكذلك عدم التزام مجالس الإدارة بقواعد السلوك المهني، ولجوء بعض الإدارات إلى استعمال وسائل غير مشروعة كالرشاوى والمحسوبية للحصول على العقود.

وفي دراسة للباحثين المهندي، وصيام⁽¹⁶⁾ هدفت لمعرفة مدى تلبية المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية لاحتياجات المستثمرين وقياس مستوى الإفصاح المحاسبي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد أجريت على عينة مكونة من (65) من الوسطاء والمحللين الماليين والمستثمرين، وخلصت الدراسة بأن هناك توافقاً بين مستوى إفصاح الشركات عن بنود المعلومات في التقارير السنوية وبين الأهمية النسبية لهذه البنود، وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح وأسعار الأسهم السوقية.

وتناولت دراسة القشي والخطيب⁽¹⁷⁾ التغيرات التي حدثت مؤخراً على حوكمة الشركات نتيجة انهيار كبرى الشركات العالمية، حيث قاما بتحليل أسباب انهيار شركة إنرون وشركة آرثر اندرسون، ومدى قدرة الشركات الأمريكية على تطبيق تشريع أسمته Sarbanes-Oxley Act إذ ألزمت الشركات المدرجة بالأسواق الأمريكية التقيد به وتطبيق جميع بنوده. وقد استخدم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي للتعرف إلى أسباب انهيار شركة إنرون وشركة آرثر اندرسون. وخلصت الدراسة إلى أن أسباب انهيار هذه الشركات انحصرت في تدني أخلاقيات المهنيين، ولم تكن نتيجة وجود قصور في المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، إذ إن شركة التدقيق اندرسون تقوم بعدة أعمال مزدوجة، فهي من جهة المدقق الخارجي لشركة انرون ومستشارها المالي من جهة أخرى، بالإضافة لوجود تقصير ملحوظ من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة، وصعوبة تطبيق حوكمة الشركات بمفهومها الحديث.

في حين تناولت دراسة Bhatet⁽¹⁸⁾ مدى تأثير الشفافية في حوكمة الشركات على دقة توقعات المحللين الماليين. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من 2130 منشأة مسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية من (21) دولة، للفترة الممتدة من 1992-2002، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضياتها، وقد بينت الدراسة أن الحوكمة والشفافية في المملكة المتحدة وإيرلندا والسويد وأستراليا وماليزيا وسنغافورة أكبر من باقي الدول الأخرى. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين دقة توقعات المحللين الماليين والشفافية في الحوكمة بشرط التأكد من شفافية البيانات المالية، إضافة إلى أن توافر شفافية الحوكمة يؤدي إلى زيادة التعويض عن وجود أنظمة قانونية ضعيفة.

وقام المطيري⁽¹⁹⁾ بدراسة للتعرف إلى الإجراءات الحاكمة في قطاع الأعمال السعودي من خلال مقارنة الممارسات الموجودة في البيئة السعودية بالمبادئ الدولية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي المكتبي بنوعيه التحليلي والنقدي لكشف النقاب عن الإجراءات الحاكمة للشركات في البيئة السعودية، وقد خلص الباحث إلى توافر معظم أدوات الإجراءات الحاكمة في بيئة الأعمال السعودية، ومن أهمها قانون الشركات السعودي لعام 1385هـ وتعديلاته، ونظام المحاسبين القانونيين لعام 1412هـ، إلا أن ممارسة هذه الإجراءات يحتاج إلى تدعيم وتطوير، وإيجاد التفاعل بين الأنظمة الخارجية والداخلية ومتطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية، ومن أبرز توصيات الدراسة ضرورة مراجعة القوانين والأنظمة ذات العلاقة في الشركات، والمبادرة إلى إعداد دليل سعودي بأفضل الممارسات الإدارية والمالية في الشركات السعودية وتعزيز مبدأ الشفافية، وتفعيل تطبيق مفهوم الإجراءات الحاكمة للشركات.

تتميز دراسة الباحث الحالية عن الدراسات السابقة في بعدين: الأول يتناولها أحد آليات الحوكمة الرئيسة والمهمة في أي وحدة اقتصادية ألا وهو مجلس الإدارة، حيث تم التركيز في هذه الدراسة على المتطلبات الواجب توفرها عند تشكيل المجلس، والمهام والمسؤوليات المناطة به، ودوره باجتماعات الهيئة العمومية، إذ ركز هذا البعد على تلك المتطلبات التي لم تبحث بالتفصيل في أي دراسة سابقة حسب علم الباحث، حيث ركزت تلك الدراسات على قواعد الحوكمة بعمومها دون التركيز على البعد الأهم فيها ألا وهو مجلس الإدارة، الذي ينبثق منه كافة اللجان المشكلة (لجنة التدقيق، والترشيحات، والتعينات) والتي تعتبر ضمن آليات الحوكمة، فيرى الباحث إذا تم الالتزام بتلك المتطلبات فقد حسن اختيار مجلس الإدارة من قبل الهيئة العمومية من حيث التأهيل والكفاءة والمهارات التي يجب توافرها بهم، ويكون حكماً حسن عمل اللجان المنبثقة عنه. أما البعد الثاني فقد ركز على دور مجلس الإدارة الذي تم دراسته في البعد الأول (بحيث اختزلت كافة المتطلبات بمجلس الإدارة المشكل) في تعزيز الإفصاح والشفافية، حيث يعد مبدأ الإفصاح والشفافية أحد مبادئ حوكمة الشركات الأساسية، وأداة المحاسبة في توصيل المعلومات إلى جميع الفئات المستفيدة منها، التي تعتمد عليها في القرارات الاقتصادية المتخذة من قبلهم.

الإطار النظري:

يتناول الإطار النظري العديد من المباحث التي تغطي جوانب موضوع الدراسة وهي

كما يلي:

أولاً: نشأة حوكمة الشركات ومفهومها:

تعود جذور حوكمة الشركات إلى القرن التاسع عشر مع بداية ظهور الشركات المساهمة العامة، التي انبثق عنها الفصل ما بين الإدارة وملكية الشركة، فقد تناولت بعض نظريات التنظيم الإداري كنظرية الوكالة (Agency Theory)، المشاكل الناجمة عن هذا الانفصال نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام والتفكير بإيجاد آليات وقواعد لحل مشكلة تعارض المصالح لسد الفجوة التي تحدث بين المديرين ومالكي الشركة نتيجة الممارسات السلبية التي تضر في الشركة⁽²⁰⁾، وفي عام 1976 قام كل من⁽²¹⁾ (Jensen and Meckling) بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في الحد من المشاكل الناشئة من حدوث صراع بين إدارة الشركة والملاك نتيجة

الفصل بين الملكية والإدارة التي مثلتها نظرية الوكالة⁽²²⁾، فالحوكمة جاءت للحد من ممارسات الإدارة التنفيذية في الشركات المساهمة في سعيها لتغليب مصالحها الخاصة على حساب مصالح الملاك والأطراف الأخرى ذات العلاقة في الشركة⁽²³⁾.

فقد ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات (Corporate Governance) خلال العقود الثلاث الماضية إثر إفلاس العديد من الشركات الدولية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب تنازل مجالس الإدارة عن مسؤولياتها إلى المدير التنفيذي ومساعديه، وضعف نظم حوكمة الشركات المطبقة فيها، ويستشهد في ذلك بما حدث في شركة إنرون العالمية وشركة هلت ساوث وشركة وورد كم وغيرها من الشركات الأخرى وعلى المستوى المحلي بدأ الاهتمام بوضع ضوابط رقابية على عمل البنوك بعد انهيار بنك البتراء الأردني وما نتج عن ذلك من أضرار لحقت بالأطراف ذات العلاقة. وقد قامت الجهات الرقابية المعنية في الأردن بتضمين الأنظمة وتشريعات (قانون الشركات، وقانون البنوك، وتعليمات الإفصاح...) قواعد ذات صلة بحوكمة الشركات. ومع كل هذه الاختلاسات والانهيارات والفضائح المالية، أصبح من الضروري أن تقوم الهيئات والمنظمات المهنية والمؤسسات التشريعية بوضع تعليمات وإجراءات مؤسسية تتعلق بحوكمة الشركات شأنها العمل كجدار منيع يحمي المساهمين وأصحاب المصالح من الاختلاسات التي لا ذنب لهم فيها، وأيضاً المحافظة على اقتصاديات الدول من الانهيار. وكانت أول خطوة تنفيذية بوضع مفاهيم للحوكمة كان في عام 1992م من خلال لجنة كادبوري (Cadbury Committee) وهي لجنة مؤلفة من مجموعة من ممثلي مختلف الصناعات البريطانية حيث وضعت العديد من التوصيات المتعلقة بمجلس الإدارة وبأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين والإفصاح المالي والرقابة، فقد أكد التقرير على أهمية الحوكمة، فقد أوضح أن اقتصاد أي دولة يعتمد على ريادة وكفاءة الشركات، وأن الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارة لمسؤولياتها في الشركات تحدد الوضع التنافسي للدولة، فالحوكمة هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب⁽²⁴⁾.

وفي عام 1999م قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD) بالتعاون مع البنك الدولي بإصدار قواعد لحوكمة الشركات، حيث تبنت المنظمة ستة مبادئ للحوكمة، هدفت تلك المبادئ إلى مساعدة حكومات الدول الأعضاء وغير الأعضاء على التقويم، والإشراف الفعال، والرقابة، وتحسين المزايا الاقتصادية للمستثمرين وغيرهم من الأطراف المعنيين بذلك، وقد تمثلت المبادئ بما يلي:⁽²⁵⁾

- أ- ضمان وجود أساس إطار فعال لحوكمة الشركات:
 - ب- حماية حقوق المساهمين وأصحاب حقوق الملكية.
 - ج- المعاملة المتساوية للمساهمين
 - د- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.
 - هـ- الإفصاح والشفافية.
 - و- مسؤوليات مجلس الإدارة.
- فقد عرفت المنظمة الحوكمة بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، ويمثل الإطار الذي يتم من خلاله وضع أهداف

الشركة وأساليب تحقيقها والرقابة على الأداء. وكذلك تم تعريف نظام حوكمة الشركات من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants⁽²⁶⁾ (IFAC) بأنه النظام الذي يمكن مجلس إدارة الشركة من تحقيق أهداف الشركة. كما وتم تعريف حوكمة الشركات بأنها مجموعة النظم والإجراءات والآليات التي تصمم وتطبق من أجل "حكم" المؤسسات والشركات عموماً والشركات المساهمة العامة على وجه الخصوص. كما وإن الشركة المساهمة تحكم من قبل ثلاثة أطراف: الهيئة العامة (المساهمين) ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية... والتي تولي كل طرف على حدة، ثم الأطراف كلها مجتمعة ما يستحقه من تنظيمات وإجراءات وتعليمات حتى تمارس حاكميتها كما يجب، بعبارة أخرى يأتي مفهوم حوكمة الشركات كنقطة نوعية في مفهوم التحكم والسيطرة على الشركات بعيداً عن الفردية والمزاجية والعشوائية واللامبالاة⁽²⁷⁾.

ويتضح مما سبق أن حوكمة الشركات مفهوم واسع المضمون يعتمد على عدة عوامل تشمل احترام حقوق المساهمين، والمساواة بينهم، وتحقيق العدالة، وإشراكهم في اتخاذ القرارات، وتوفير المعلومات بشفافية واضحة لكل حاملي الأسهم، وتحديد مسؤولية وواجبات وحقوق أعضاء مجلس الإدارة، بحيث تهدف هذه العوامل أو الاستحقاقات إلى التأكد من أن الشركة المساهمة تدار بطريقة سليمة، وأنها تخضع للمراقبة والمتابعة والمساءلة.

ثانياً: المتطلبات المتعلقة بمجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة من أهم آليات الحوكمة الشركات، فهو يمثل الرابط بين الأشخاص الذين يوفرون رأس المال والأشخاص الذين يستخدمونه لخلق قيمة للشركة⁽²⁸⁾ فتفويض المساهمين لمسؤوليات الرقابة والمتابعة على تسيير وأداء المنشأة لمجلس الإدارة يجعله على رأس السلطة الحاكمة في اتخاذ قرارات الشركة، لذلك فإن الهدف الأساس لمجلس الإدارة هو حماية وضمان حقوق المساهمين، مع الأخذ في الحسبان حماية مصالح أصحاب أولئك المرتبطين بالمنشأة من مقرضين ودائنين ومستخدمين⁽²⁹⁾، إن نظام الحوكمة الجيد ينظم العلاقة القائمة بين مجلس إدارتها والإدارة التنفيذية مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر الشركة ورفع قيمة اسهمها في السوق المالي ويحسن من كفاءة استخدام الأصول⁽³⁰⁾. ويلعب مجلس الإدارة دوراً هاماً ومحورياً في تحديد الأهداف العامة ووضع الاستراتيجيات والسياسات، ولتحقيق تلك الأهداف فقد ركزت مبادئ الحوكمة على العديد من القضايا المتعلقة بتكوين المجلس، ومهامه ومسؤولياته في توجيه الشركة بالشكل الذي يحافظ عليها ويعظم قيمتها. فقد ركز دليل الحوكمة الأردني على أهم المتطلبات المتعلقة بمجلس الإدارة وهي تتمثل بالجوانب التالية⁽³¹⁾:

أ- تشكيل المجلس ومتطلبات العضوية.

ب- مهام مجلس الإدارة وصلاحياته.

ج- اللجان المنيثقة عن مجلس الإدارة.

وفيما يلي توضيح لكل عنصر من هذه العناصر:

أ- تشكيل المجلس ومتطلبات العضوية:

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من عدد من الأعضاء التنفيذيين والمستقلين، فقد أوضح دليل حوكمة الشركات الأردني المتطلبات الواجب مراعاتها عند تشكيل هذا المجلس، نلخصها بما يلي⁽³²⁾:

أ- يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أعضاء، ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً، وفقاً لما يحدده نظام الشركة، ويتم انتخابهم وفقاً للتصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة، شريطة أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين. ولمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابهم.

ب- أن يبذل المجلس العناية المهنية اللازمة في إدارة الشركة، وتخصيص الوقت اللازم للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية، بما يحقق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها. ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس المجلس وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة، كما يجب أن يكون العضو مؤهلاً تأهيلاً يتيح له التمتع بالقدر الكافي من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة، وأن يكون ملماً بالتشريعات ذات العلاقة، وبحقوق وواجبات مجلس الإدارة.

ج- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضواً أو ممثلاً في مجلس إدارة شركة أخرى مماثلة أو منافسة لها في أعمالها أو مماثلة لها في غاياتها، وفي جميع الأحوال لا يجوز للشخص الطبيعي الجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من خمس شركات، بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً للشخص الاعتباري.

د- لا يجوز للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع لرئيس المجلس أو أي من أعضائه أو لأي من أقربائهم، ويستثنى من ذلك البنوك والشركات المالية التي يجوز لها ضمن غاياتها أن تقرض أياً ممن سبق، ووفقاً للشروط التي تتعامل بها مع عملائها الآخرين، على أن يتم الإفصاح عن ذلك ضمن التقرير السنوي للشركة.

هـ- توفر الشركة لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة بما يمكنهم من القيام بأعمالهم والإلمام بكافة الجوانب المتعلقة بعمل الشركة.

و- على رئيس مجلس إدارة الشركة أو أحد أعضائه أو المدير العام للشركة أو مدقق الحسابات الخارجي، تحت طائلة المسؤولية التقصيرية تبليغ الجهات الرقابية المعنية في حال وقوع أي خسائر جسيمة تؤثر على حقوق المساهمين، أو في استغلال أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة لصلاحياته لتحقيق منافع ذاتية له أو التزوير أو الاختلاس.

ويرى الباحث أن تشكيل مجلس الإدارة وفق تلك المتطلبات من شأنه أن يخرج مجلس كفؤ ومؤهل، وقادر على تحقيق أهداف الشركة وغاياتها، ومصلحتها ومصالح كافة الأطراف المستفيدة من الشركة، ويعزز من قدرة الشركة على المنافسة، ويجنبها الوقوع في المخاطر.

ب- مهام مجلس الإدارة وصلاحياته:

لقد تبنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العالمية (OECD) تحديد الواجبات والمسؤوليات المناطة بمجالس الإدارة، وكذلك حدد دليل قواعد حوكمة الشركات الأردني عدداً من المهام والصلاحيات، نوجزها على النحو التالي OECD⁽³³⁾، وهيئة الأوراق المالية⁽³⁴⁾:

1- وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها، وتعظيم حقوق مساهميها، وخدمة المجتمع المحلي، ووضع الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين، بمن فيهم غير الأردنيين، على حقوقهم ومعاملتهم

بشكل يحقق العدالة والمساواة النافذة، ووضع سياسته إدارة المخاطر التي قد تواجهها الشركة، بالإضافة إلى تنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للشركة.

2- وضع السياسات المتعلقة بالإفصاح والشفافية ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة، ووضع الإجراءات التي تهدف إلى منع الأشخاص المطلعين في الشركة من استغلال معلومات داخلية سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية، بالإضافة إلى سياسة تفويض واضحة في الشركة، يحدد بموجبها الأشخاص المفوضين وحدود الصلاحيات المفوضة لهم.

3- تعيين المدير العام للشركة، واتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في الشركة، بما في ذلك إنشاء وحدة خاصة للرقابة والتدقيق الداخلي تكون مهمتها التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام التشريعات النافذة، ومتطلبات الجهات الرقابية، والأنظمة الداخلية، والسياسات والخطط والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة.

4- مراجعة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية في الشركة ومدى تطبيقها للاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات الموضوعية، مع وضع آليات لاستقبال الشكاوي والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين، بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال الهيئة العامة بشكل يضمن دراستها، واتخاذ القرار المناسب بشأنها خلال فترة زمنية محددة، وكذلك اعتماد وضع الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يساعد على تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها.

5- يتأكد مجلس الإدارة من توافر الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية اللازمة في أشخاص الإدارة التنفيذية للقيام بالمهام الموكلة إليهم.

6- للمجلس الاستعانة برأي أي مستشار خارجي على نفقة الشركة، شريطة موافقة أغلبية أعضاء المجلس وتجنب تعارض المصالح.

ويرى الباحث أن التزام مجالس الإدارة بالقيام بتلك المهام والمسؤوليات التي نص عليها دليل حوكمة الشركات الأردني، تكون كصمام أمان للشركة، بحيث يكون المجلس فاعلاً في تحديد الأهداف العامة ووضع الاستراتيجيات والسياسات، والإشراف على تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات، ومراقبة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية وأنشطة الشركة، بحيث يسعى لخلق قيمة للشركة، ويعزز الإفصاح والشفافية من خلال تبنية لسياسة الإفصاح والعمل على متابعة تنفيذها لضمان العدالة بين كافة الأطراف ذات الصلة ب الشركة، بحيث يسعى المجلس إلى كسب ثقة المساهمين، والأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة.

ج- اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

إن من متطلبات الحوكمة الموكلة إلى مجلس الإدارة أن يشكل لجان منبثقة منه تقدم توصياتها واقتراحاتها للمجلس، بهدف اتخاذ القرار المناسب. فقد ألزم دليل الحوكمة بتشكيل اللجان الآتية من أعضاء مجلس الإدارة، وتتألف كل من اللجنتين من الأعضاء غير التنفيذيين وبعده لا يقل عن ثلاثة أعضاء، واللجان هي⁽³⁵⁾:

أ- **لجنة التدقيق:** حيث تتولى هذه اللجنة مهمة الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والرقابة والتدقيق وترشيح المدقق الخارجي والتأكد من استقلاليته ومراجعة المراسلات التي تتم معه وخطة عمله، ودراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات بشأنها، وكذلك تقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي. فلجنة التدقيق تعتبر

أحد الدعائم الأساسية للحوكمة، ووجودها في الشركات المساهمة سيؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية⁽³⁶⁾.

ب- **لجنة الترشيحات والمكافآت:** وقد أنيط بها مهمة التأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين وإعداد السياسة الخاصة بالمكافآت والحوافز، وتحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية وإعداد السياسات الخاصة بالموارد البشرية، ويحق للمجلس تشكيل إي لجان أخرى للقيام بمهام معينة لفترات محددة.

ثالثاً: الإفصاح والشفافية:

لاقى الإفصاح المحاسبي اهتمام الهيئات المهنية والأطراف المعنية في الشركة باعتباره الوسيلة الرئيسة لإبلاغ نتائج نشاطات المنشأة للفئات المهتمة، وأداة لجذب رأس المال وتعميق الثقة بالأسواق المالية وكفاءتها، وذلك من خلال توفير معلومات كافية وملائمة ذات جودة عالية، للأطراف ذات العلاقة لكي تساعد في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة الملائمة، فالإفصاح عبارة عن أداة المحاسبة في توصيل المعلومات لمستخدميها، من خلال احتواء القوائم المالية على جميع البيانات الضرورية⁽³⁷⁾.

وفي إطار حوكمة الشركات فقد تناول دليل الحوكمة الأردني المرتكزات الأساسية التي يجب على إدارات الشركات إتباعها لتعزيز الإفصاح والشفافية، ويعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من المبادئ الأساسية للحوكمة والذي يضمن توفير المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها بما يتفق مع المعايير المطلوبة عالية الجودة، وأن يتم توفيرها في الوقت المناسب، لما لها من تأثير في قرارات المستثمرين، وجعل عملية اتخاذهم للقرارات أكثر اطمئناناً، إذ أوجب دليل الحوكمة الأردني على الشركات القيام بالإفصاح وفقاً للمعايير المحاسبية في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المهمة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والإدارة وحقوق الملكية كالنتائج المالية ونتائج عمليات الشركة، والملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التعويض وسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارات والتنفيذيين الرئيسيين، والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك مؤهلاتهم، وعملية الاختيار والمديرين الآخرين في الشركة، وينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفء مؤهل يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين، بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والعامة⁽³⁸⁾، ويتحقق مبدأ الإفصاح والشفافية من خلال دقة الإفصاح، وتوقيته الملائم، وشموليته، وتوفير قنوات ملائمة لتوصيل المعلومات للمستخدمين⁽³⁹⁾.

تعتبر الشفافية من المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي من خلال ما تحويه من معلومات مهمة لمستخدميها، ولتحقيق الشفافية يجب على الشركة أن تفصح بوضوح وبشكل كامل غير مضلل عن المعلومات الخاصة بعملياتها. لذلك تعد الشفافية من العناصر الأساسية في حوكمة الشركات فهي تمثل عنصراً أساسياً للمساءلة والمحاسبة عن أي تقصير في العمل، فالعلاقة بين الشفافية والفساد المالي والإداري علاقة عكسية فكلما كانت الشفافية مرتفعة فكلما مكن من الحد من الفساد والتقليل من إثارة، لأن الفساد يستمد قوته من الغموض وعدم الوضوح اللذين يكتنف إدارة أعمال الوحدات الاقتصادية. فالشفافية تركز على أن يمنح جميع المعنيين بالوحدة الاقتصادية الفرصة الكافية للاطلاع والتعرف إلى

المعلومات والقرارات ذات العلاقة وأن تكون متضمنة مبررات اتخاذها والجهات المسؤولة عنها والنتائج المترتبة عليها وإتاحة الفرصة لهم بتحليل عمليات الشركة. ويرى الباحث أن الإفصاح بحد ذاته هو وسيلة لنشر وعرض البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاط الشركة، وإيصالها للجهات المستفيدة، وإن التزام مجالس الإدارة بتطبيق متطلبات الحوكمة المتعلقة في الإفصاح والشفافية تؤدي إلى تعزيزه، من حيث كمية ونوعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، لذلك نجد أن مبدأ الإفصاح والشفافية من المبادئ الأساسية للحوكمة، وهو مطلب أساسي ضروري لتعزيز ثقة المساهمين والأطراف ذات العلاقة في الشركة، بحيث تمكنهم من الحصول على المعلومات الصحيحة، بالوقت المحدد، وبالدقة المطلوبة، الأمر الذي يساهم في فهم نشاط الشركة وسياساتها وأدائها، والأحداث الاقتصادية والعمليات التي تمت في الشركة بكل شفافية.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في إنجاز هذا البحث على المنهج الاستنباطي في الحصول على البيانات الخاصة بالجانب النظري من المصادر المتاحة من كتب ودوريات علمية وأطروحات الدراسات العليا ذات العلاقة بموضوع البحث، وقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي من خلال إعداد استبانة لجمع البيانات الأولية والتي تتعلق بالظاهرة التي تمت دراستها، لأنها تعد أفضل وسيلة يمكن الحصول على معلومات من خلالها في فترة زمنية معقولة وغير مكلفة من جهة أخرى، حيث قام الباحث بتوجيه الاستبانة إلى مديرين الوحدات الاستثمارية في الوحدات الاقتصادية لاستقراء آراءهم حول مدى إلتزام مجالس الإدارة في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الحوكمة ودورها في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية.

وقد تم تصميم الاستبانة من خلال استعراض الأدبيات التي بحثت في هذا الموضوع والمهام التي تم وضعها من قبل المنظمات والهيئات المهنية المحلية والدولية. قام الباحث بصياغة فقرات الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة، إذ تم صياغة أربع وستين فقرة موزعة على أربعة مجالات، إذ تضمنت المجال الأول (10) فقرات تتعلق بمدى التزام الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان بتشكيل مجلس الإدارة وفق متطلبات الحوكمة المنصوص عليه في دليل الحوكمة، ويتضمن المجال الثاني (19) فقرة ترتبط بمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة وفق متطلبات الحوكمة، ويتضمن المجال الثالث (11) فقرة تتعلق بالالتزام بمتطلبات الحوكمة في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة للشركة في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية، ويتضمن المجال الرابع (24) فقرة ترتبط بمدى مساهمة الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجالس الإدارة في تعزيز الإفصاح والشفافية. واستخدم الباحث نظام ليكرت ذا الخمس درجات (1-5) بحيث يعني الرقم (1) كلا على الإطلاق، و(2) نادراً، و(3) أحياناً، و(4) غالباً، و(5) دائماً، وذلك للحكم على مستوى الالتزام ودوره في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية. وللتأكد من صدق الأداة وأن المقياس الذي تم استخدامه في هذه الدراسة يقيس فعلياً ما ينبغي قياسه قام الباحث بالتأكد من الصدق الظاهري للأداة (Face Validity) بعرضها على مجموعة من المختصين الأكاديميين، كما تم توزيع الاستبانة على عينة مختارة من مجتمع الدراسة (Pilot Study) وذلك للتعرف على

مدى فهم هذا المجتمع للعبارات والألفاظ المستخدمة ودرجة وضوحها وسهولتها حيث قام الباحث بالتعديل المطلوب على الفقرات التي أدت إلى صعوبة في الفهم. وقام الباحث بقياس ثبات الأداة لغايات التحقق من مقدار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وذلك باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لإجابات عينة الدراسة التي تم الحصول عليها بعد توزيع الاستبانة عليهم، بلغ معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لأداة الدراسة (83.3%) وهو أعلى من القيمة المقبولة كحد أدنى للاتساق الداخلي والتي تقدر بـ 60%⁽⁴⁰⁾.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من (124)⁽⁴¹⁾ مستثمراً مؤسسياً (شركات، وبنوك، ومؤسسات، وصناديق استثمارية، حكومات) يستثمرون في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (68) شركة حسب دليل الشركات في عام 2013م، وتجدر الإشارة أن بعض المستثمرين المؤسسيين كان لهم استثمارات بأكثر من شركة مساهمة في قطاع الصناعة، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة، إذ تم توزيع (75) استبانته على مديري الوحدات الاستثمارية، وبعد فرز هذه الاستبانات تبين أن الصالح منها للتحليل بلغ (64) استبانته.

الأساليب الإحصائية:

تم تحليل البيانات ومعالجتها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية لمعالجة البيانات، حيث استخدمت التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة، وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة اتجاهات أفراد العينة حول الأبعاد الرئيسية للدراسة بشكل عام. كما تم استخدام اختبار (One sample T-Test) حيث تم الاعتماد على الوسط الفرضي (3) والذي يمثل درجة موافقة متوسطة لهذه العوامل ومقارنته مع متوسط إجابات العينة لاختبار الفرضيات المتعلقة باتجاهات عينة الدراسة حول مجالات الدراسة.

تحليل وعرض النتائج ومناقشتها:

يتضمن هذا الجزء عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها في إطار الأهداف والأسئلة التي تم تحديدها سابقاً، حيث يبدأ بتقديم وصف تفصيلي لعينة الدراسة والتي تشمل خصائص عينة الدراسة، يلي ذلك عرض شامل لأسئلة وفرضيات الدراسة ومناقشة نتائجها.

أولاً: وصف خصائص عينة الدراسة:

بين جدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة تم استخدام التكرارات والنسب المئوية وكانت على الآتي:

جدول (1): خصائص عينة الدراسة

النسبة %	التكرار	الفئة	الخاصية
95	61	ذكر	الجنس
5	3	أنثى	
64.1	41	بكالوريوس	المؤهل العلمي
32.8	21	ماجستير	
0	0	دكتوراه	
3.1	2	أخرى	
44	28	محاسبة	التخصص
28	18	علوم مالية ومصرفية	
11	7	إدارة أعمال	
17	11	اقتصاد	
0	0	أخرى	
3	2	أقل من 5 سنوات	عدد السنوات الخبرة
9	6	5-10	
22	14	11 - 15	
66	42	أكثر من 15 سنة	
72	46	شركات	طبيعة الوحدة الاقتصادية المستثمرة
14	9	بنوك	
8	5	مؤسسات وصناديق استثمارية	
6	4	أخرى (حكومة، وزارة، هيئة)	
30	19	أقل من 500,000 دينار أردني	حجم الاستثمار
56	36	من 1,000,000-5,000,000 دينار	
14	9	أكثر من 10,000,000 دينار	
11	7	أقل من 3	عدد العاملين بوحدة الاستثمار
73	47	من 3-6	
16	10	أكثر من 6	
44	28	أقل من 2	عدد الشركات المستثمر بها
36	23	2-5	
20	13	أكثر من 5	
100%	64	المجموع	

يبين جدول رقم (1)، إن معظم مدريين الوحدات الاستثمارية من الذكور حيث بلغت نسبتهم 95% وأنهم مؤهلين علمياً حيث نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس 64.1% والحاصلين على درجة الماجستير 32.8%، وكانت تخصصاتهم تتركز بالمحاسبة والعلوم المالية والمصرفية كما هي مبينة في الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لسنوات الخبرة في مجال الاستثمار يشير الجدول إلى أن ما نسبته (66%) منهم لديهم خبرة بالاستثمار لأكثر من 15 سنة.

ويرى الباحث أن مديري الوحدات الاستثمارية لديهم الكفاءات والخبرات والمؤهلات بما يمكنهم من تحليل ومتابعة استثمارات الوحدات الاقتصادية التي ينتمون إليها بكل كفاءة واقتدار.

ويشير الجدول إلى أن غالبية المستثمرين المؤسسيين هم من قطاع الشركات حيث شكلت ما نسبته 72% من حجم العينة، وحجم الأموال المستثمرة كان في معظمها يقع في فئة (10,000,000-5,000,000) دينار، حيث شكلت ما نسبته 56%، وكان عدد العاملين في

الوحدات الاستثمارية عند المستثمرين المؤسسيين من 3-6 عاملين في معظم الوحدات الاستثمارية، حيث شكلت ما نسبته 73%. ويرى الباحث أن المستثمرين المؤسسيين ينوعون استثماراتهم من خلال استخدامهم للأموال الفائضة لديهم، ويوجد لديهم وحدات استثمارية متخصصة لمتابعة استثماراتهم، لديها الخبرة والكفاءة، ويستطيعون أن يحكموا على كفاءة مجالس الإدارة من خلال عمليات المتابعة لاستثماراتهم.

ثانياً: تحليل ومناقشة أسئلة الدراسة وفرضياتها:

الفرضية الأولى (HO1): لا تلتزم الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بتشكيل مجالس الإدارة.

أ-تحليل البيانات:

يتكون هذا البعد من (10) فقرات ركزت على معرفة مدى التزام الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بتشكيل مجالس الإدارة من وجهة نظر المستثمرين المؤسسيين، بين الجدول (2) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات، حيث بينت النتائج أن الفقرات ذوات الأرقام 3، 4، 9، حصلت على أعلى وسط حسابي إذ بلغ 4,19، 4,12، 4,11 على التوالي، وانحراف معياري بلغ 0,86، 0,75، 0,58 وتشير تلك الفقرات أن مجالس الإدارة يتولون مهام إدارة الشركة لمدة أربع سنوات من تاريخ انتخابهم، ويمثل الأشخاص الاعتباريون (الشركات المساهمة) شخصاً طبيعياً في مجلس الإدارة طيلة مدته، وتوفر الشركة كافة المعلومات والبيانات الخاصة في الشركة لأعضاء المجلس لتمكينهم من القيام بعملهم والإلمام بكافة الجوانب المتعلقة بعمل الشركة. في حين حصلت باقي الفقرات على وسط حسابي انحصر بين 3,22-3,97، وإنحراف معياري لتلك الفقرات انحصر بين 0,58-1,11. وتشير النتائج إلى أن مجالس الإدارة تلتزم بدرجة متوسطة بما ورد بتلك الفقرات. وتبين النتائج الظاهرة في جدول رقم (2) أدناه أن مجالس الإدارة بشكل عام تلتزم بدرجة متوسطة بتشكيل مجالس الإدارة وفق متطلبات الحوكمة المنصوص عليها في دليل حوكمة الشركات الأردني، إذ بلغ الوسط الحسابي لكافة الفقرات مجتمعة 3.731 وبانحراف معياري 0,344. ويرى الباحث أن الالتزام بتشكيل مجالس الإدارة وفق متطلبات دليل الحوكمة حسب النتائج الظاهرة في الجدول رقم (2) كان بشكل عام بمستوى متوسط، وهذا يدل على أن هناك أوجه قصور في تشكيل المجالس من جوانب متعددة من حيث وجود أعضاء مستقلين أو توفر الخبرة والتأهيل بأعضاء المجلس أو الاستعانة برأي مستشارين خارجيين، هذا القصور قد ينتج عنه مجلس إدارة قدراته محدودة في إدارة الشركة خلال قيامه بمهمته الرقابية للإدارة التنفيذية في الشركة، فتوفر التأهيل والكفاءة والخبرة لأعضاء المجلس، ووجود أعضاء مستقلين سوف يدعم المجلس ويزيد من فاعليته وكفاءته بالقيام بواجباته تجاه الشركة، ويعزز قدرته باتخاذ القرارات السليمة التي من شأنها تحسين الأداء

الاقتصادي للشركة، مما يكون له الأثر الإيجابي في تحقيق أهداف الشركة ومصالح المساهمين والأطراف ذوي العلاقة بالشركة وتعزيز ثقتهم. جدول رقم (2): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتطلبات الحوكمة المتعلقة بتشكيل مجلس الإدارة

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتألف مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين وغير المستقلين ممن تتوفر فيهم الكفاءة والخبرة.	3.56	1.04
2	ينتخب أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السري وفق أسلوب التصويت التراكمي.	3.46	0.908
3	يتولى مجلس الإدارة مهام إدارة الشركة لمدة أربع سنوات من تاريخ انتخابه.	4.19	0.86
4	يمثل الأشخاص الاعتباريون (الشركات المساهمة) شخصاً طبيعياً في مجلس الإدارة طيلة مدة المجلس.	4.12	0.75
5	يلتزم رئيس مجلس الإدارة بعدم الجمع ما بين منسبة وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة.	3.48	0.63
6	يتمتع عضو مجلس الإدارة بقدر كاف من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة.	3.45	1.11
7	يكون لدى أعضاء مجلس الإدارة الماماً بالتشريعات ذات العلاقة بعمل الشركة.	3.97	0.98
8	يلتزم عضو مجلس الإدارة أو من يمثله بعدم الجمع ما بين عضوية المجلس وعضوية مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة لها في عملها.	3.75	0.64
9	توفر الشركة كافة المعلومات والبيانات الخاصة في الشركة لأعضاء مجلس الإدارة لتمكنهم من القيام بعملهم والإلمام بكافة الجوانب المتعلقة بعمل الشركة.	4.11	0.58
10	يحق للمجلس الاستعانة برأي أي مستشار خارجي على نفقة الشركة بموافقة أغلبية أعضاء المجلس.	3.22	1.08
	كافة مفردات الفرضية	3.731	0,344

ب- اختبار الفرضية الأولى:

ولاختبار الفرضية الأولى المتعلقة بعدم التزام الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات تشكيل مجالس الإدارة وفق ما جاء بدليل حوكمة الشركات الأردني، تم استخدام اختبار (One sample T-Test).

حيث يبين جدول رقم (3) نتائج اختبار (T-test) لكافة مفردات الفرضية، وأظهرت النتائج أن الوسط الحسابي (3,731) وبانحراف معياري (0,344) ويعتبر هذا الوسط أكبر من الوسط الفرضي (3) والذي يمثل درجة التزام متوسطة لهذه المفردات، وكانت نتائج اختبار (T-test) لكافة فقرات الفرضية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0,05)$ ، حيث بلغت قيمة ت (6,708) وبدلالة إحصائية (0.000) وبهذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على أن الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة تلتزم بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بتشكيل مجالس الإدارة.

جدول رقم (3): نتائج اختبار (ت) للفرضية الأولى:

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	دلالة ت*
HO1: لا تلتزم الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بتشكيل مجالس الإدارة.	3.731	0.344	6.708	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$

الفرضية الثانية (HO2): لا تلتزم الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بقيام مجالس الإدارة بمهامها ومسؤولياتها.

أ-تحليل البيانات:

يتكون هذا البعد من (19) فقرة ركزت على معرفة مدى التزام مجالس الإدارة في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان القيام بمهامها ومسؤولياتها وفق متطلبات الحوكمة، يتضح من النتائج الظاهرة في جدول رقم (4) أن الفقرات ذات الأرقام 9، 10، 11، 18، 7، 14، 1، 5، 2، حصلت على أعلى وسط حسابي إذ بلغ 4,65، 4,41، 4,26، 4,11، 4,1، 0,88، وتشير نتائج تلك الفقرات أن مجالس الإدارة يلتزمون بدرجة عالية في تأدية مهامهم ومسؤولياتهم المنصوص عليها في دليل الحوكمة المشار إليها بتلك الفقرات. في حين حصلت باقي الفقرات باستثناء فقرة رقم 19 على وسط حسابي انحصر بين 3.51-3.97 وانحراف معياري لتلك الفقرات أنحصر بين 0.91-1.15. مما يشير على أن مجالس الإدارة تلتزم بدرجة متوسطة في تأدية مهامهم ومسؤولياتهم المنصوص عليها في دليل الحوكمة المشار إليها بتلك الفقرات. في حين نجد الفقرة رقم 19 بلغ الوسط الحسابي لها 2.73 وانحراف معياري 1.23 وتشير تلك الفقرة إلى أن مجالس الإدارة لم تلتزم بوضع مدونة بالسلوك الأخلاقي للعاملين في الشركة. وتبين النتائج الظاهرة في جدول رقم (4) أدناه أن مجالس الإدارة بشكل تلتزم بدرجة متوسطة في مهامها ومسؤولياتها المطالبة بها بدليل الحوكمة، إذ بلغ الوسط الحسابي لكافة الفقرات مجتمعة 3.92 وبانحراف معياري 0.398.

ويرى الباحث أن الالتزام بمهام ومسؤوليات مجالس الإدارة وفق متطلبات دليل الحوكمة حسب النتائج الظاهرة في الجدول رقم (4) كانت بشكل عام بمستوى متوسط، وأن هناك بعض أوجه القصور في جواب متعددة كما أشارت لها النتائج، منها ما هو متعلق باختيار الإدارة التنفيذية، وبالإفصاح عن الامتيازات والمكافئات وتعويضات مجلس الإدارة، ومنها ما يرتبط بإدارة المخاطر، ووضع إجراءات تنفيذية لتطبيق قواعد الحوكمة، ومنها يتعلق بوضع مدونة بالسلوك الأخلاقي للعاملين في الشركة.

لذلك يتطلب من مجالس الإدارة أن تكون أكثر التزاماً واهتماماً في تأدية المهام المناطة بها، من خلال تركيزها باختيار الإدارة التنفيذية ممن تتوافر فيهم الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية الأزمة على إدارة أصول الشركة بكل كفاءة واقتدار، والإشراف عليها لتضمن الأداء الجيد لها، وأن يتم وضع مدونة لسلوك الاخلاقي للعاملين، بحيث أصبح الجانب الأخلاقي هو الضامن للقيام العاملين في الشركة وأعضاء مجالس الإدارة بدورهم ومسؤولياتهم بكل أمانة ونزاهة بما يحقق مصالحهم ومصالح الشركة والأطراف ذات العلاقة في الشركة. ويجب أن تشارك مجالس الإدارة إيجابياً في إدارة المخاطر بتحديد مدى ونوع المخاطر لكي تضيف قيمة للشركة.

جدول رقم(4): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمهام مجالس الإدارة

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يلتزم المجلس بوضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها	4.08	0.88
2	يلتزم المجلس بوضع الإجراءات اللازمة لضمان حصول حملة الأسهم على حقوقهم ومعاملتهم بعدالة دون تمييز.	4.03	0.59
3	يضع مجلس الإدارة هيكل تنظيمي سليم يحدد المهام والصلاحيات لكل وحدة من وحدات الشركة.	3.93	0.93
4	يتأكد مجلس الإدارة من توافر الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية اللازمة في أشخاص الإدارة التنفيذية.	3.62	0.96
5	يلتزم المجلس بالتقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة المتعلقة بأعمال الشركة.	4.07	0.85
6	يلتزم المجلس بوضع سياسة للإفصاح والشفافية الخاصة في الشركة ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.	3.97	0.91
7	يحرص مجلس الإدارة على الإشراف ومراجعة وتقييم الإدارة التنفيذية في الشركة للخطط والسياسات والإجراءات الموضوعة.	4.1	0.84
8	يلتزم مجلس الإدارة على تزويد الجهات المعنية بالتقارير وبالمعلومات اللازمة وفق الأطر الزمنية المحددة.	3.92	0.96
9	يشكل مجلس الإدارة اللجان الدائمة المنبثقة عنه (لجنة المراجعة، لجنة الترشيحات والمكافآت)، من ذوي الكفاءة الخبرة.	4.65	0.51
10	يحرص مجلس الإدارة على وضع الإجراءات التي تحد من تحقيق أي عضو فيه أو من الإدارة التنفيذية لأي منفعة ذاتية على حساب مصالح الشركة.	4.41	0.55
11	يحرص مجلس الإدارة على استقلالية وحدة الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في الشركة.	4.26	0.45
12	يلتزم مجلس الإدارة بوضع سياسة لإدارة المخاطر المتوقع أن تواجهها الشركة.	3.74	0.96
13	يلتزم مجلس الإدارة بالاهتمام بتحسين أداء الشركة واستخدامها الأصول بأفضل درجة ممكنة.	3.72	1.05
14	يحدد مجلس الإدارة المهام والواجبات المناطة باللجان التي شكلها المجلس وتسهيل أعمالها وبما يضمن استقلاليته.	4.09	0.84
15	يلتزم مجلس الإدارة بوضع إجراءات تنفيذية لتطبيق قواعد حوكمة الرشيدة في الشركة ومتابعة تنفيذها سنوياً.	3.51	1.15
16	يحرص مجلس الإدارة على وضع أسس لمنح المكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة.	3.8	0.99
17	يلتزم مجلس الإدارة بوضع سياسة تنظم العلاقة مع الأطراف ذوي المصالح بما يضمن حقوقهم وإقامة علاقة جيدة معهم.	3.7	1.03
18	يلتزم مجلس الإدارة بدعوة كافة حملة الأسهم في الاجتماعات الدورية ومناقشة قضايا الشركة.	4.11	0.78
19	يلتزم مجلس الإدارة بوضع مدونة بالسلوك الأخلاقي للعاملين في الشركة.	2.73	1.23
	كافة مفردات الفرضية	3.92	0.398

ب- اختبار الفرضية الثانية:

ولاختبار الفرضية الثانية المتعلقة بعدم التزام مجالس الإدارة في الشركات الصناعية الأردنية القيام بمهامها ومسؤولياتها وفق متطلبات الحوكمة المنصوص عليها في دليل الحوكمة تم استخدام اختبار (One sample T-Test). يبين جدول رقم (5) نتائج اختبار (T-test) لكافة مفردات الفرضية. وأظهرت النتائج أن الوسط الحسابي 3,92 وبانحراف معياري 0,398 ويعتبر هذا الوسط أكبر من الوسط الفرضي (3) والذي يمثل درجة التزام متوسطة لهذه المفردات، وكانت نتائج اختبار (T-test) لكافة فقرات الفرضية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0,05)$ ، حيث بلغت قيمة ت (10,041) وبدلالة إحصائية (0,000) وبهذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على أن الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة تلتزم بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بقيام مجالس الإدارة بمهامها ومسؤولياتها، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة⁽⁴²⁾.

جدول رقم (5) نتائج اختبار (ت) للفرضية الثانية

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	دلالة ت *
HO2: لا تلتزم الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بقيام مجالس الإدارة بمهامها ومسؤولياتها.	3.92	0.398	10.041	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$

الفرضية الثالثة (HO3): لا تلتزم الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة باجتماعات الهيئة العمومية للشركة.

أ- تحليل البيانات:

يتكون هذا البعد من (11) فقرة ركزت على معرفة مدى إلتزام مجالس الإدارة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة باجتماعات الهيئة العمومية، يتضح من النتائج الظاهرة في الجدول رقم (6) أن كافة الفقرات حصلت على وسط حسابي (4) باستثناء فقرة رقم 11 إذ انحصر الوسط الحسابي لتلك الفقرات ما بين 4.67 إلى 4.08 وانحراف معياري تراوح ما بين 0.38-0.98، مما تشير نتائج تلك الفقرات أن مجالس الإدارة يلتزمون بدرجة عالية بمتطلبات الحوكمة المتعلقة باجتماعات الهيئة العمومية بكافة نصوص الفقرات الظاهرة في جدول رقم (6). في حين حصلت الفقرة رقم 11 على وسط حسابي مقداره 3.9، وبانحراف معياري 1.03، التي تنص أن مجلس الإدارة يجب على تساؤلات حملة الأسهم ويوفر لهم المعلومات الكافية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم بدرجة متوسطة. وتبين النتائج الظاهرة في الجدول أن مجالس الإدارة بشكل عام تلتزم بدرجة عالية بمتطلبات الحوكمة المتعلقة باجتماعات الهيئة العمومية للشركة، إذ بلغ الوسط الحسابي لكافة الفقرات مجتمعة (4,323)، وبانحراف معياري 0,235. ويرى الباحث أن الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة باجتماعات الهيئة العمومية للشركة يعتبر خطوة إيجابية ويمهد الطريق لتطبيق كافة متطلبات الحوكمة المتعلقة بالقضايا الأخرى. إلا أنه يجب أن تولي مجالس الإدارة الاهتمام بالإجابة على تساؤلات المساهمين وتزويدهم بكافة المعلومات التي يحتاجونها في تقييمهم

لأداء إدارة الشركة ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم حتى تعزز الإفصاح والشفافية , مما يخلق جواً من الثقة والطمأنينة بينهم.

جدول رقم (6): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتطلبات الحوكمة المتعلقة باجتماعات الهيئة العمومية للشركة:

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	13
0.62	4.34	توفر الشركة كافة المعلومات المتعلقة بالكفاءة والخبرات للأعضاء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة قبل البدء بعملية الانتخاب.	1
0.66	4.14	يدعو المجلس كافة أعضاء الهيئة العمومية لحضور اجتماع الهيئة العامة قبل 21 يوم من التاريخ المقرر لعقد الاجتماع على أن يحدد مكان وزمان الاجتماع.	2
0.55	4.26	يحرص مجلس الإدارة أن يرفق جدول أعمال الهيئة العامة متضمناً المواضيع التي سيتم بحثها خلال الاجتماع.	3
0.39	4.35	يقوم المجلس بالإعلان عن موعد ومكان عقد اجتماع الهيئة العامة في ثلاث صحف يومية محلية ومرتين على الأقل.	4
0.48	4.64	يقوم المجلس بالإعلان عن موعد ومكان عقد اجتماع الهيئة العامة على الموقع الالكتروني للشركة.	5
0.51	4.55	يسمح مجلس الإدارة أن يوكل أي مساهم شخصاً آخر ينوب عنه وفق التشريعات النافذة.	6
0.38	4.67	يحرص مجلس الإدارة على عقد اجتماع الهيئة العامة العادي مرة واحدة على الأقل في السنة، على أن يعقد خلال الأشهر التالية لانتهاؤ السنة المالية للشركة.	7
0.49	4.37	يحرص مجلس الإدارة على عقد اجتماع الهيئة العامة غير العادي في أي وقت وفقاً للتشريعات النافذة.	8
0.65	4.26	يحرص مجلس الإدارة أن يحضر اجتماع الهيئة العامة بعدد لا يقل عن الحد الذي يحقق النصاب القانوني لأي اجتماع للمجلس.	9
0.98	4.08	يسمح مجلس الإدارة لحملة الأسهم بالمشاركة الفاعلة والتعبير عن آرائهم بحرية في اجتماع الهيئة العمومية.	10
1.03	3.9	يجيب مجلس الإدارة على تساؤلات حملة الأسهم ويوفر لهم المعلومات الكافية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم.	11
0.235	4.323	كافة مفردات الفرضية	

ب- اختبار الفرضية الثالثة:

ولاختبار الفرضية الثالثة فيما يتعلق بعدم التزام مجالس الإدارة في الشركات الصناعية الأردنية بمتطلبات الحوكمة المتعلقة باجتماعات الهيئة العمومية المنصوص عليها في دليل الحوكمة النافذ تم استخدام اختبار (One sample T-Test). يبين جدول رقم (7) نتائج اختبار (T-test) لكافة مفردات الفرضية، وأظهرت النتائج أن الوسط الحسابي

4,323 و 0,235 وانحراف معياري 0,235 ويعتبر هذا الوسط أكبر من الوسط الفرضي (3) والذي يمثل درجة التزام مرتفعة لهذه المفردات، وكانت نتائج اختبار (T-test) لكافة فقرات الفرضية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0,05)$ ، حيث بلغت قيمة ت (25,578) وبدلالة إحصائية (0,000) وبهذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة تلتزم بمتطلبات الحوكمة المتعلقة باجتماعات الهيئة العمومية للشركة.

جدول رقم (7): نتائج اختبار (ت) للفرضية الثالثة

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	دلالة ت *
HO3: لا تلتزم الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة باجتماعات الهيئة العمومية للشركة.	4.323	0.235	25.578	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0,05)$

-الفرضية الرابعة (HO4): لا يوجد دور للالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجالس الإدارة في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في تعزيز الإفصاح والشفافية.

أ- تحليل البيانات:

يتكون هذا البعد من (24) فقرة ركزت على معرفة درجة التزام مجالس الإدارة بمتطلبات الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة، تبين النتائج الظاهرة في جدول رقم (8) أن الفقرات ذات الأرقام 11, 8, 13, 4, 9, 10, 1, 16, 24, 22, 5, حصلت على وسط حسابي أكبر من (4) إذ بلغ بين 4,67 - 4,01 وانحراف معياري تراوح لهذه الفقرات ما بين 0,38 - 0,89, مما تشير نتائج تلك الفقرات بوجود دور لمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجالس الإدارة في تعزيز الإفصاح والشفافية بمستوى مرتفع، حيث تشير تلك الفقرات أن المتطلبات المتعلقة بالالتزام بمجالس الإدارة بقيام المجلس بالإفصاح عن ملكيات الأشخاص المطلعين وأقاربهم في الشركة، وبما فيهم أعضاء مجلس الإدارة، وحرصه على تنظيم حسابات الشركة، وأعداد بياناتها المالية وفق المعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية، ونشر التقارير السنوية والمرحلية لمستخدميها بالوقت المحدد، ونشرها أيضاً على الموقع الإلكتروني للشركة. كان له الدور الأكبر في تعزيز الإفصاح والشفافية. بينما حصلت باقي الفقرات على وسط حسابي انحصر بين 3,01 - 3,98، وانحراف معياري لتلك الفقرات أنحصر بين 0,91 - 1,22.

مما يدل أن الالتزام بمتطلبات الحوكمة من جانب مجالس الإدارة بدرجة متوسطة في تعزيز الإفصاح والشفافية بتلك الفقرات. ونلاحظ من النتائج الظاهرة في جدول رقم (8) أدناه أن التزام مجالس الإدارة بمتطلبات الحوكمة لتعزيز الإفصاح والشفافية بشكل عام كان بدرجة متوسطة، إذ بلغ الوسط الحسابي لكافة الفقرات مجتمعة 3,93 و 0,398 وانحراف معياري.

ويرى الباحث أن التزام مجالس الإدارة بمتطلبات الحوكمة لتعزيز الإفصاح والشفافية حسب النتائج الظاهرة في الجدول رقم (4) كانت بشكل عام بمستوى متوسط، وهذا يدل على وجود أوجه قصور في جواب متعددة، منها ما هو متعلق بأعلام الجهات الرقابية المعنية عن أي تلاعب أو اختلاس يؤدي بالمساس بحقوق حملة الأسهم، ومنها ما يتعلق

بالإفصاح عن التعويضات والمكافآت والامتيازات التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وأخرى ترتبط بالإفصاح عن سياسات وبرامج الشركة تجاه المجتمع المحلي والبيئة وهذا يتطلب من مجالس الإدارة أن تكون أكثر التزاماً واهتماماً بالإفصاح والشفافية من كافة الجوانب، وذلك لأهمية المعلومات المفصّل عنها في اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل الأطراف المعنية، ويساعدان أيضاً في تحسين فهم نواحي نشاط الشركة وسياساتها، وفي تقييم الاداء من قبل كافة الأطراف المستفيدة من الشركة، وتحسين من كفاءة الاسواق المالية. ويرى الباحث أيضاً أن الإفصاح والشفافية يمثلان عنصراً أساسياً للمساءلة والمحاسبة عن أي تقصير في العمل، فالعلاقة بين الشفافية والفساد المالي والإداري علاقة عكسية فكلما كانت الشفافية مرتفعة مكن من الحد من الفساد والتقليل من آثاره، لأن الفساد يستمد قوته من خلال الغموض وعدم الوضوح اللذين يكتنفان إدارة أعمال الوحدات الاقتصادية.

جدول رقم(8): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجالس الإدارة في الشركات لتعزيز الإفصاح والشفافية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يفصح المجلس عن إجراءات العمل التي سيتبناها وفقاً لسياسة الإفصاح المعتمدة منه.	4.10	0.82
2	يتابع المجلس تطبيق سياسة الإفصاح وفق متطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.	3.98	1.09
3	يوفر المجلس المعلومات للمساهمين بصورة دقيقة وغير مضللة في الأوقات المحددة.	3.7	1.15
4	يوفر مجلس الإدارة المعلومات للمساهمين والمستثمرين وفقاً للمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.	4.26	0.52
5	يفصح مجلس الإدارة عن أسماء اللجان الدائمة (لجنة التدقيق ولجنة المكافآت والترشيحات) ومؤهلاتهم وخبراتهم.	4.08	0.89
6	يصدر المجلس أسس تحديد المكافآت والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة.	3.83	0.92
7	يفصح المجلس عن التعويضات والمكافآت التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة.	3.18	1.03
8	ينشر المجلس التقارير السنوية والمرحلية لمستخدميها بالوقت المحدد.	4.4	0.44
9	ينشر المجلس التقارير السنوية والمرحلية على الموقع الإلكتروني للشركة.	4.23	0.78
10	يقوم المجلس بالإفصاح عن الأمور الجوهرية التي حدثت في الشركة.	4.16	0.89
11	يقوم المجلس بالإفصاح عن ملكيات الأشخاص المطلعين وأقاربهم في الشركة وبما فيهم أعضاء مجلس الإدارة.	4.67	0.38
12	يفصح المجلس عن الامتيازات التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.	3.1	1.22
13	يحرص مجلس الإدارة ان تنظم حسابات الشركة وأعداد بياناتها المالية وفق المعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية.	4.29	0.69
14	يحرص مجلس الإدارة على استخدام الموقع الإلكتروني للشركة على شبكة الانترنت لتعزيز الإفصاح والشفافية.	4.16	0.84

15	يفصح المجلس عن سياسات وبرامج الشركة تجاه المجتمع المحلي والبيئة.	3.9	0.97
16	يفصح المجلس عن ملكية الأغلبية في الشركة والتغييرات التي تحدث في ملكية الأسهم.	4.01	0.85
17	يتبنى المجلس إجراءات معلنة تعزز استقلالية وحدة الرقابة الداخلي والتدقيق الداخلي.	3.67	1.06
18	يحدد مجلس الإدارة الصلاحيات والمسؤوليات للإدارة التنفيذية وللجان المشكلة لتعزيز المساءلة والشفافية.	3.82	0.94
19	يصدر المجلس الأنظمة والتعليمات الداخلية لتنفيذ الأعمال من قبل وحدات التنفيذ ليعزز الإفصاح والشفافية في عملها.	3.88	0.91
20	يعلم المجلس الجهات الرقابية المعنية عن أي تلاعب أو اختلاس يؤدي بالمساس بحقوق حملة الأسهم.	3.33	1.04
21	يوفر المجلس كافة التسهيلات اللازمة للجهات الرقابية المعنية للتأكد من سير عمل الشركة.	3.45	1.01
22	يوفر مجلس الإدارة كافة التسهيلات الضرورية للمدقق الخارجي للقيام بعمله.	4.06	0.78
23	يفصح مجلس الإدارة عن أي علاقة بين المدقق الخارجي مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو موظفي الشركة.	3.97	0.98
24	يعلم مجلس الإدارة المساهمين أن المدقق الخارجي لا يقوم بأعمال إضافية أخرى لصالح الشركة.	4.09	0.81
	كافة مفردات الفرضية	3.93	0.423

ب- اختبار الفرضية الرابعة:

ولاختبار الفرضية الرابعة المتعلقة بعدم وجود دور لالتزام مجالس الإدارة بمتطلبات الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية المنصوص عليها في دليل الحوكمة، تم استخدام اختبار (One sample T-Test). يبين جدول رقم (9) نتائج اختبار (T-test) لكافة مفردات الفرضية، وأظهرت النتائج أن الوسط الحسابي (3,93) وبانحراف معياري 0,423 ويعتبر هذا الوسط أكبر من الوسط الفرضي (3) والذي يمثل درجة تأثير متوسطة لهذه المفردات، وكانت نتائج اختبار (T-test) لكافة فقرات الفرضية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(0,05 \alpha \geq)$ ، حيث بلغت قيمة ت (10,483) وبدلالة إحصائية (0,000) وبهذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على أن مجالس الإدارة في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة تلتزم بمتطلبات الحوكمة المتعلقة في تعزيز الإفصاح والشفافية.

جدول رقم (9): نتائج اختبار (ت) للفرضية الرابعة

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	دلالة ت*
HO4: لا يوجد دور للالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجالس الإدارة في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة لتعزيز الإفصاح والشفافية.	3.93	0.423	10.483	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$.

نتائج الدراسة:

في ضوء تحليل البيانات واختبار الفرضيات , توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- 1- تلتزم الشركات الصناعية الأردنية بشكل عام بدرجة متوسطة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بتشكيل مجالس الإدارة المنصوص عليها في دليل الحوكمة.
- 2- تلتزم مجالس الإدارة في الشركات الصناعية الأردنية بشكل عام بدرجة متوسطة بالقيام بمهامها ومسؤولياتها وفق متطلبات الحوكمة المنصوص عليها في دليل الحوكمة.
- 3- تلتزم مجالس الإدارة في الشركات الصناعية الأردنية بشكل عام بدرجة مرتفعة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة باجتماعات الهيئة العمومية للشركة المنصوص عليها في دليل الحوكمة.
- 4- يوجد دور بمستوى متوسط لالتزام مجالس الإدارة في الشركات الصناعية الأردنية بشكل عام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية.

الاستنتاجات:

بناء على تحليل البيانات ونتائج الدراسة يستنتج الباحث ما يلي:

- 1- إن مديري الوحدات الاستثمارية لدى المستثمرين المؤسسيين لديهم الكفاءات والخبرات والمؤهلات بما يمكنهم من تحليل ومتابعة استثمارات الوحدات الاقتصادية التي ينتمون إليها بكل كفاءة واقتدار.
- 2- لا يزال الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بتشكيل مجلس الإدارة, يوجد فيه قصور بالالتزام في عدة جوانب مهمة وأساسية في تشكيلة المجلس, كوجود أعضاء مستقلين, أو توفير الخبرة والتأهيل بأعضاء المجلس, أو الاستعانة برأي مستشارين خارجيين, هذا القصور قد ينتج عنه مجلس إدارة قدراته محدودة غير فاعلة في إدارة الشركة عند قيامه بمهامه ومسؤولياته.
- 3- لا يزال الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمهام ومسؤوليات مجالس الإدارة, يوجد فيه بعض أوجه القصور في الالتزام بجوانب متعددة وهي في غاية الأهمية, كاختيار الإدارة التنفيذية, والإفصاح عن الامتيازات والمكافآت وتعويضات مجلس الإدارة , وإدارة المخاطر, ووضع إجراءات تنفيذية لتطبيق قواعد الحوكمة, ووضع مدونة بالسلوك الأخلاقي للعاملين في الشركة, هذه الجوانب قد تسبب تعثر في تلك الشركات, وتفقد ثقة الأطراف ذات العلاقة بالشركة.
- 4- إن الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة باجتماعات الهيئة العمومية, التزام جيد, وهذه خطوه إيجابية من جانب مجلس الإدارة.
- 5- لا يزال التزام مجالس الإدارة بمتطلبات الحوكمة لتعزيز الإفصاح والشفافية, يوجد فيه بعض أوجه القصور, وهي في غاية الأهمية كأعلام الجهات الرقابية المعنية عن أي تلاعب أو اختلاس يؤدي بالمساس بحقوق حملة الأسهم, والإفصاح عن التعويضات والمكافآت والامتيازات التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية, والإفصاح عن سياسات وبرامج الشركة تجاه المجتمع المحلي والبيئة, وهذا يتطلب من مجالس الإدارة أن

تكون أكثر التزاماً واهتماماً بالإفصاح والشفافية في كافة الجوانب، وذلك لأهمية المعلومات المفصّل عنها في اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل الأطراف المعنية في الشركة.

التوصيات:

وفي ضوء نتائج الدراسة وإستنتاجاتها يوصي الباحث ما يلي:

- 1- يجب على المساهمين انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين ممن تتوفر فيهم الكفاءة والخبرة والمعرفة بالأمور الإدارية والمالية والإلمام بالتشريعات والأنظمة النافذة.
 - 2- يجب أن يحرص المساهمين أن يكون ضمن أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين ممن تتوفر فيهم الكفاءة والخبرة.
 - 3- قيام مجالس الإدارة بوضع إجراءات تنفيذية لتطبيق قواعد الحوكمة في الشركة، والعمل على متابعة تنفيذها.
 - 4- قيام الجهات الرقابية المعنية (هيئة الأوراق المالية، إدارة السوق المالي، مراقب الشركات) بالمتابعة المستمرة على الشركات المدرجة للتأكد من التزامها بتطبيق متطلبات الحوكمة.
 - 5- ضرورة قيام مجالس الإدارة بالإفصاح عن أية امتيازات ومكافآت يحصلون عليها، وأن يتعاملوا مع المساهمين وذوي العلاقة بشفافية، ويقدموا لهم الإجابات على تساؤلاتهم واستفساراتهم.
 - 6- أن يختار مجلس الإدارة عند تعيين المديرين التنفيذيين ممن توافر فيهم الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية اللازمة لأداء العمل.
 - 7- قيام مجالس الإدارة بوضع مدونة للسلوك الأخلاقي للعاملين في الشركة.
 - 8- أن يقدم مجلس الإدارة كافة التسهيلات اللازمة للجهات الرقابية المعنية، وأن يعلمها عن أي تلاعب أو اختلاس يؤدي للمساس بحقوق المساهمين.
- الهوامش:**

(¹) البشير، محمد، التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات، المؤتمر المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات الأردنيين، عمان، 2003.

(²) سامح، محمد رضا، دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (7)، العدد (1)، 2011م، ص 43-66.

(³) OECD, (2004), OECD Principle of Corporate Governance Organization Economic Co-operation and Development (OECD), www.oecd.org.

(⁴) هيئة الأوراق المالية، دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة الدرجة في بورصة عمان، 2008م، عمان، الأردن.

(⁵) المصدر نفسه.

(⁶) مطر، محمد عطية، والنعيمات، زيد جميل، مدى استجابة مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية المتعثرة لمعالجة مخاطر الأزمة المالية وتداعياتها، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (10)، العدد (1)، 2004م، ص 18-44.

- (⁷) المومني، محمد عبدالله، والبدور، جمال ابراهيم، الإجراءات الحاكمة في الشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للحفاظ على الحقوق الأساسية لحملة الأسهم، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، جامعة البحرين، 2012م، ص 53-88.
- (⁸) الشطناوي، خديجة عبدالقادر، مدى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات وأثره في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الأسهم-دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، 2001م، اربد-الأردن.
- (⁹) البلداوي، شاكر عبدالكريم، دور ديوان الرقابة المالية بالعراق في تعزيز الإفصاح والشفافية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية العراق، العدد (90)، 2011، ص 88-102.
- (¹⁰) زيود، لطيف، وعيسى، ريم علي، الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في الشركات المساهمة السورية (دراسة حال شركة المجموعة المتحدة للنشر والاعلان والتسويق)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (33)، العدد (1)، 2012م، ص 143-161.
- (¹¹) عبيدات، غيث محمد، مدى إلتزام شركات التأمين الأردنية بتعليمات حوكمة الشركات وأثرها في تعزيز الإفصاح والشفافية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، 2010م، اربد، الأردن.
- (¹²) Fong,S. and Sheeck,W. (2009). "Corporate Governance Disclosure and Company Performance of Hong Kong – Based and China Family Controlled Property Development Companies" Journal Of Corporate Governance, Vol.vIII, pp3-4
- (¹³) Adam, A. and Shwartz ,M.(2008). "Corporate Governance, Ethics, and the Bock dating of stock options" Journal Of Business Ethics vol,85, pp.225-237.
- (¹⁴) Chen ,M. And Chin, K. (2008). Compensation ,Corporate Governance and Owner Shareholding.International Research Journal Of Finance and Economics. Issue 22.pp. 1450-2807.
- (¹⁵) مطر، محمد عبدالكريم ونور، عبدالناصر، مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية، مجلة إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد(1)، الجامعة الأردنية، الأردن، 2007م، ص 46-71.
- (¹⁶) المهندي، محمد علي، وصيام، وليد زكريا، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على اسعار الأسهم، دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 33، العدد 2، 2007م، ص 258-285.
- (¹⁷) القشي، ظاهر، والخطيب، حازم، حوكمة الشركات بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على ارض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد(1)، 2006م، الأردن، ص 31-68.
- (¹⁸) Bhat, G., Hope, O., and Kang, T. (2006), "Does Corporate Governance Transparency Affect the Accurate of Analyst Forecast" Accounting and Finance, Vol. 46, PP. 615-732
- (¹⁹) المطيري، عبيد بن سعد، تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد (10)، العدد(3)، 2003م، ص 281-305.
- (²⁰) سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، الاسكندرية، 2006م.

- Jensen, M.C. and Meckling, W.H. (1976), 'Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure', *Journal of Financial Economics*, vol.3, pp. 305-360.
- (²²) Jensen, M.C. and Meckling, W.H. (1976), 'Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure', *Journal of Financial Economics*, vol.3, pp. 305-360.
- Adams, R. and Mehran, H. (2003). Is Corporate Governance Different for Bank Holding Companies. FRB NY, Economic Policy Review, 9:123-142
- (²⁴) Cadbury Committee, (1992), "Financial Report of the Committee on the Financial Aspect of Corporate Governance", Financial Reporting Council, London Stock Exchange, London
- (²⁵) OECD, (2004), "OECD Principle of Corporate Governance" Organization Economic Co-operation and Development (OECD)". www.oecd.org
- (²⁶) International Federation of Accountants-IFAC- (2003), Hand book of International Auditing: Assurance and Ethics Pronouncements, Cited on 1st April, 2003, <http://www.ifac.com>, accessed on September 2007.
- (²⁷) المطيري، عبيد بن سعد، تطبيقي الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد (10)، العدد (3)، 2003م، ص 281-305.
- (²⁸) Monks, R. and Minow, N. (2001), Corporate Governance, 2ed, Black well Publishers Malden.
- (²⁹) سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، الاسكندرية، 2006م.
- (³⁰) الهنيي، إيمان أحمد، تطوير نظام للحاكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، اطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2004م، عمان، الأردن.
- (³¹) هيئة الأوراق المالية، دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة الدرجة في بورصة عمان، 2008م، عمان، الأردن.
- (³²) المصدر نفسه.
- (³³) OECD, (2004), "OECD Principle of Corporate Governance" Organization Economic Co-operation and Development (OECD)". www.oecd.org.
- (³⁴) هيئة الأوراق المالية، دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة الدرجة في بورصة عمان، 2008م، عمان، الأردن.
- (³⁵) OECD, (2004), "OECD Principle of Corporate Governance" Organization Economic Co-operation and Development (OECD)". www.oecd.org
- وهيئة الأوراق المالية، دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة الدرجة في بورصة عمان، 2008م، عمان، الأردن.
- (³⁶) سامح، محمد رضا، دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (7)، العدد (1)، 2011م، ص 43-66.

- (³⁷) المهندي, محمد علي, وصيام, وليد زكريا, أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على اسعار الأسهم, دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية, مجلة دراسات العلوم الإدارية, المجلد 33, العدد 2, 2007م, ص 258-285.
- (³⁸) حماد, طارق عبدالعال, حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب-المتطلبات), الطبعة الثانية, الدار الجامعية, 2008م, الاسكندرية, مصر, وهيئة الأوراق المالية, دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة الدرجة في بورصة عمان, 2008م, عمان, الأردن.
- (³⁹) OECD, (2004), "OECD Principle of Corporate Governance" Organization Economic Co-operation and Development (OECD)". www.oecd.org.
- (⁴⁰) Sekaran, U., 2006. Research method for business: A skill building approach, Fourth edition, John Wiley & Sons, Inc.
- (⁴¹) هيئة الأوراق المالية الأردنية, مركز إيداع الأوراق المالية, 2013.
- (⁴²) الشطناوي, خديجة عبدالقادر, مدى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات وأثره في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الأسهم-دراسة ميدانية, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة جدارا, 2001م, اربد, الأردن